ملخص بحث : « الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني »

د. ناصر الدين سعيدوني
معهد التاريخ ـ جامعة الجزائر

تتحكم الضرائب الزراعية في النشاط الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني ، وتؤثر الى حد كبير في الوضع الاجتماعي والسياسي ، فهي المحرك الاساسي للجهاز الاداري والمالي والعامل المؤثر في القوانين والتنظيمات المعمول بها في الارياف ، والمتحكم الرئيسي في الانتاج الفلاحي والحيواني ، فمن خلال طريقة فرض الضرائب وكيفية استخلاصها والكمية التي توفرها للخزينة العامة يمكن رسم صورة متكاملة للعلاقات بين السلطة والاهالي تعكس حقيقة توازن القوى في عالم الارياف .

على أن طول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر والتي تتجاوز الثلاثة قرون (١٥١٨ ـ ١٨٣٠) واتساع البلاد الجزائرية واشتمالها على عدة مناطق متمايزة ، واختلاف الضرائب الزراعية من اقليم الى آخر ، حال دون المعالجة المفصلة والشاملة لواقع الضرائب الزراعية بالارياف الجزائرية ، وهذا ما اضطرنا الى أن نقتصر في بحثنا هذا على الفترة الاخيرة للوجود العثماني بالجزائر ، أي منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى الربع الاول من القرن التاسع عشر (١٧٥٠ ـ ١٨٣٠) ، وأن نحصر اهتمامنا بالمناطق الوسطى للجزائر التي تشتمل على مقاطعة الجزائر المركزية « دار السلطان » والمقاطعة الوسطى الواقعة الى الجنوب منها وهي « بايليك التطري » ، آملين أن تسمح لنا الظروف بتوسيع البحث الى باقي المقاطعات الاخرى وهي المناطق العشائرية بالصحراء ، ومقاطعة قسنطينة « بايليك الشرق » ومقاطعة وهران ـ معسكر « بايليك الغرب » .

هذا وقد حاولنا الالمام بالضرائب الزراعية في هذا الاطار الجغرافي والبعد الزمني من خلال التطرق الى ثلاث نقاط رئيسية ، الاولى تتعلق بمختلف أصناف الضرائب ، والثانية تتصل بطبيعة الملكية السائدة بالارياف وانعكاسها على الطريقة المتبعة في استغلال الارض واستخلاص الضرائب . والنقطة الثالثة تنصب على ما يمكن استخلاصه من مميزات لهذه الضرائب ، وما يمكن التوصل اليه من استنتاجات وأحكام تتعلق بها باعتبار ذلك حصيلة أولية يمكن تطويرها واغناؤها بتوسيع البحث الى جوانب ومجالات أخرى :

دراسات تاريخية ، العددان ٤٣ و ٤٤ ، ايلول كانون الاول ١٩٩٢ .

١ ـ أنواع الضرائب الزراعية : يمكن اجمالها في أربعة أصناف متميزة ، فهي ضرائب **اعتيادية (شرعية)** على الانتاج الفلاحي والحيواني ويعود مردودها الى الخزينة العامة حسب تقاليد بيت مال المسلمين ، وتتمثل خاصة في ضريبتي العشور والزكاة ، اللتين تستخلصان حسب كميات محدودة وقارة تخضع لمساحة الارض وعدد القطعان . **وضرائب مستحدثة** (الزامية) في شكل مساهمات نقدية أو عينية تفرض على بعض الجماعات والقبائل في حالة تعذر استخلاص العشور والزكاة ، وهي متنوعة منها اللزمة والغرامة والخطية التي تتحكم في مقدارها امكانيات القبائل المفروضة عليها والظروف التي تؤخذ أثناءها . والنوع الثالث من الضرائب هو تلك **الجبايات الطارئة** (الظرفية) ، وهي مطالب مالية وعينية تؤخذ في المناسبات والمواسم بغرض تدعيم القدرة المالية لخزينة الدولة « البايليك » بالجزائر وتغطية حاجات موظفي الجهاز الاداري ، وسوء نقص المداخل الاعتيادية الذي قد تطرأ في بعض الاحيان على عائدات الضرائب الاعتيادية أو المستحدثة . وهذا النوع من الضرائب الطارئة يشمل على العديد من المطالب التي تحكمت في حياة سكن الارياف مثل : ضيعة الدنوش وضيعة العادة ، ومونة المحلة والهدية ومهر باشا أو الفرس وحق المجاد أو القادة وخيل الرعية وحق الشبير وحق الكبش والبنفراج والجلاب وغيرها . أما الصنف الرابع من الضرائب فهو يتمثل في **موارد أراضي الدولة** وهي «العزل» بمختلف أنواعها و « أحواش البايليك » وهو يؤخذ في شكل كراء اعتيادي للارض « الحكور » أو يقدم كخدمات مجانية يكلف بها الفلاحون وتعرف بالتويزة . هذا بينما الصنف الخامس والاخير من الضرائب بالارياف يتألف خاصة من **هدايا الترضية وحقوق التولية ورسوم الاسواق** ، فحقوق المناصب مثلا كانت تؤخذ مقابل اصدار قرارات التولية أو تأكيد أوامر الاقرار في المهام الادارية من سكان الارياف لفائدة الشيوخ والقياد وباقي المتولين الذين لهم سلطة بالوسط الريفي ، وقد اختلفت حقوق المناصب باختلاف مراتب الموظفين في السلك الاداري ، فمن أهمها حق البرنوس وحق الزمام وحق الفرح أو حق البشارة وحق البشماق وغيرها .

٢ ـ تأثير الضرائب الزراعية بطبيعة الملكية السائدة والطرق المتبعة في استغلال الارض ، فمن حيث نوعية الملكية نلاحظ بصفة عامة أن الضرائب الاعتيادية ترتبط عادة بالملكيات الخاصة « الملك » والضرائب المستحدثة تتصل مباشرة بالملكيات المشاعة بين أفراد القبيلة « أراضي العرش » وتمس أيضا اراضي الملكية التابعة للقبائل الجبلية بالاطلس المتيجي ، والضرائب الطارئة وكذلك الضرائب الناتجة عن حقو التولية يخضع لها أساسا السكان الذين يعيشون على ملكيات الدولة « البايليك » والاراضي الخاصة « الملك » والمشاعة « العرش » اذ كان يلزم بها جميع السكان وفي مقدمتهم قبائل « الرعية » الخاضعة مباشرة لسلطة موظفي الدولة « قواد البايليك »، هذا بينما

الضرائب المستخلصة من كراء أراضي الدولة سواء « عزل » أو « أحواش » فهي تؤخذ من جماعات الفلاحين العاملين بالارض والمعروفين بالخماسين، وحقوق الاسواق تحصل من مختلف القبائل الراغبة في استبدال انتاجها الفلاحي والحيواني بما تحتاج اليه من بضائع .

هذا ونظرا لارتباط طبيعة الملكية بنوعية الضرائب ، فان نظام استخلاص الجبايات أصبح يتميز بأسلوبين مختلفين أحدهما يقوم على التحصيل المباشر للضريبة من السكان الخاضعين لسلطة موظفي الدولة وذلك عن طريق أعيان الجماعة وشيوخ القبائل وبتدخل من القياد وموظفي الدولة الاخرين وفي مقدمتهم أغا العسكر « آغا العرب » وحاكم المدينة « باي التطري » ، وهذا الاسلوب ظل متبعا في الملكيات الخاصة وفي الاراضي التابعة للدولة حيث تقيم جماعات الرعية الخاضعة ويعيش الفلاحون الاجراء « الخماسون » ، أما الاسلوب الاخر فكان يعتمد على استعمال القوة العسكرية لارغام السكان على دفع ما يتوجب عليهم من مطالب مالية واسهامات عينية، وذلك بتجريد الحملات الفصلية « المحلات » في أوقات الحصاد خاصة أو أثناء الاقامة بالمراعي ، وهذا ما كان سائدا في الملكيات القبلية البعيدة عن النفوذ المباشر للدولة « البايليك » سواء الواقع منها بالسهول «أراضي العرش والمراعي القبلية» أو الموجودة بالمناطق الجبلية الصعبة حيث ظلوا يتشبثون بملكياتهم الخاصة بسفوح جبال وبطون الاودية بالتطري والاطلس المتيجي .

٣ ـ أما الميزات التي تتصف بها الضرائب الزراعية والنتائج المترتبة عنها ، فيمكن اجمالها في استعراض أهم ما كان يميز النظام الجبائي بالارياف وذكر بعض النتائج المرتبطة بتطبيق السياسة الجبائية على سكان الريف ، فمن حيث الميزات نلاحظ أن الضرائب الزراعية :

ـ **كانت موجهة أساسا لسد حاجات الجهاز الاداري** للسلطة وتوفير الاقوات الضرورية للموظفين والجند مع تخصيص جزء ضئيل منها للتصدير ، وهذا ما ساعد على تعميق الطابع الزراعي الرعوي للاقتصاد الجزائري منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد أن تحول اهتمام الحكام من غنائم البحر الى عائدات الانتاج الفلاحي والحيواني.

ـ **لم تكن قارة أو موحدة أو محددة** وهذا ما جعلها غير عادلة في تقدير كميتها وفي كيفية استخلاصها ، فرغم المرونة والفعالية التي حاول الحكام الاخذ بها فيما يخص الاجراءات الجبائية ، الا ان الضرائب الزراعية ظلت في أساسها تخضع لاعتبارات خاصة فهي تقوم على المعاملة المفضلة ومنح الامتيازات للمتعاملين مع السلطة من مرابطين وشيوخ عشائر وافراد قبائل المخزن المكلفين بمراقبة السكان الخاضعين « الرعية » وضمان نفوذ الدولة في أوساط سكان الارياف ، في الوقت الذي ترغم فيه جماعات

الرعية والفلاحون الاجراء « الخماسون » على تقديم الضرائب المختلفة والقيام بأعمال السخرة دون نيل ما يترتب عن ذلك من حقوق أو اعفاءات جبائية .

- **أنها ظلت تتصف بغياب التنظيم المحكم مع انعدام الديناميكية** التي بدونها لا يمكن التعرف على الخلل وتصحيحه ، وحتى المحاولات المتواضعة والمحدودة لبعض الحكام لم تسمح هي الاخرى باعادة تقييم كمية الضرائب وتعديل طرق استخلاصها وهذا ما جعل الضرائب الزراعية بصفة عامة في غير صالح الدولة والفلاح على السواء.

- **أنها تأثرت الى حد كبير بالوضع الصحي والحالة الديمغرافية** السائدة بالارياف ، فالآفات الطبيعية مثل الجفاف والجراد والفيضانات ، وكذلك انتشار الامراض « الاوبئة » والمستنقعات واتباع الطرق البدائية في خدمة الارض ، كل ذلك أدى الى تقهقر ديمغرافي بدأت آثاره السلبية واضحة مع أواخر القرن الثامن عشر ، عندما اقفرت الارياف من السكان وقل الانتاج وتضاءلت كميات الضرائب المتحصل عليها، واضطرت السلطة الى الاعتماد أكثر فاكثر على شن الحملات لجمع الجبايات دون مراعاة القدرات والامكانيات الحقيقية للفلاحين ، وهذا ما زاد الزراعة انكماشا وحياة الفلاحين شقاء ودفع بالكثير من القبائل الى معاداة الدولة واعلان العصيان او التحول الى رعاة موسميين .

هذا وقد أسفر هذا الواقع الذي ميز الضرائب الزراعية عن عدة نتائج أهمها ما يتصل **بمستوى معيشة** الفلاحين وطبيعة الاقتصاد الريفي ، فقد أثرت الضرائب الزراعية بشكل ملحوظ على مستوى المعيشة ، فأسهمت في رفاهية سكان المدن وادت الى زيادة معاناة وشقاء سكان الارياف ، فأوضاع قبائل الرعية الخاضعة والفلاحين الاجراء « الخماسين » كانت بفعل ثقل الضرائب اشبه شيء بأقنان الارض، وهذا ما يجعل نمط الاستغلال الزراعي في مزارع كبار الملاك وأراضي الدولة شبه اقطاعي يقوم على استغلال الفلاحين المعدومين لفائدة اصحاب الارض . كما أدت الضرائب الزراعية الى **اختلال في النشاط الاقتصادي** فتحول قسم هام من السكان عن خدمة الارض - تحت ثقل الضرائب وتجدد الحملات العسكرية - الى ممارسة الرعي ، فأختفت الزراعة من مساحات شاسعة من الاراضي القبلية بجنوب مقاطعة التطري خاصة واصبحت مجال تنقل موسمي لقطعان المواشي ، في وقت أصبحت فيه الجهات الجبلية الصعبة القليلة الموارد مناطق كثافة مرتفعة بالنسبة للسهول الخصبة التي أصبحت هي الاخرى مناطق طرد بشري بفعل ثقل الضرائب وتهديد قبائل المخزن المتعاملة مع الدولة واستحواذ الحكام على مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة لزراعة الحبوب ، وهذا ما زاد في عداء السكان للسلطة وادي الى تناقص الانتاج وضآلة مردود الضرائب .

بقلم: ناصر الدين سعيدوني

سوريا

دراسات تاريخية

العدد رقم 43-44

1 ديسمبر 1992



ملخص بحث : « الضرائب الزراعية في الجزائر في العهد العثماني »

د. ناصر الدين سعيدوني

معهد التاريخ – جامعة الجزائر

تتحكم الضرائب الزراعية في النشاط الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني ، وتؤثر الى حد كبير في أوضاع المجتمع والسياسة ؛ فهي المحرك الأساسي للجهاز الإداري والمالي ؛ والعامل المؤثر في التوتر والتقلبات الحاصلة في الأرياف ؛ والمتحكم الرئيسي في الانتاج الفلاحي والحيواني ؛ فمن خلال طريقة فرض الضرائب وكيفية استخلاصها والقيمة التي توفرها للخزينة العامة يمكن رسم صورة متكاملة للعلاقات بين السلطة والأهالي وتكوين فكرة دقيقة عن واقع الريف في تلك الأثناء .

من المعلوم أن الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر والتي استمرت ثلاثة قرون (١٥١٨ – ١٨٣٠) ، والتي أخضع خلالها العثمانيون البلاد الجزائرية واستولوا على معظم مناطقها المعمورة ، والمحتلة ، الضرائب الزراعية من البداية الى النهاية ، حتى دون المعالجة المفصلة والدقيقة لأنواع الضرائب الزراعية بالأرياف الجزائرية ، وهذا ما اضطرنا الى أن نقتصر في بحثنا هذا على الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر ؛ أي منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى الربع الأول من القرن التاسع عشر (١٧٥٠ – ١٨٣٠) ، وأن نحصر اهتمامنا بمنطقة الوسط بالجزائر التي تقع على مقربة من الجزائر المركزية ، دار السلطان ،